تنظيم وتوزيع المياه وحالوا دون اصلاح الدولة لتوزيع الثروة المائية او السيطرة عليها ، ويقول هرشلاغ « ان النفوذ الذي كان لكبار الملاك على الحكومة مكنهم من ان يعطلوا حتى عام ١٩٣٨ اصدار قانون تسوية المياه الذي كان لغيرصالحهم، من حيث انه جعل الحكومة مسؤولة عن توزيع المياه » (٧٢) ٠

اما ولبول الذي كان مدير دائرة الاراضي والمساحة في شرقي الاردن فقد ذكر في مقالة له (٧٣) ، انه حتى سنة ١٩٤٦ ، كانت حكومة الاردن هي الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي لا تشرف على ادارة توزيع المياه ٠٠ » واضاف : « هنالك قانون للمياه في الاردن وضع عام ١٩٣٨ ، لكن جميع المجالس التشريعية المتتالية رفضته » وذكر ان سيطرة كبار الملاكين الزراعيين شبه الاقطاعيين على توزيع المياه ادت الى الفوضى التي استمرت الى حين نجحت الحكومة في اقناع المجلس التشريعي في اقراره عام ١٩٤٧ ٠ وهكذا فقد حالت سيطرة هؤلاء دون توسيع الرقعة الزراعية المروية والى احتكار مصادر المياه التي تقود الى الحيلولة دون تطوير الانتاجية وتنويعها بسبب الحاجة القصوى للمياه ٠

وهناك جانب اخر من سياسة الدولة ـ السلطات الكولونيالية بصدد التوطين الزراعي للسكان ، اضعفت من فرص نمو الريف والانتاج الزراعي ٠ فقد نظرت السلطات الكولونيالية واجهزة الدولة الى التوطين في الارض ، لا من زاوية تأثيره على التطور الاقتصادي الاجتماعي وانما من زاوية الاستقرار السياسي والامن ٠ ففي عدد من الحالات المذكورة من التوطين ، كان منح الاراضي يأخذ طابع الرشوة او طابع ترغيب هذا الشيخ أو عقاب ذاك ٠ كما هو الحال مع بني صخر مثلا في البداية ثم مع شيوخ العدوان فيما بعد ، وكذلك في منح شيوخ قبيلة الغزاوية اراض تفوق قدرتهم على استثمارها ٠

لقد ظلت الاراضي المزروعة في البلاد حتى فترة متأخرة، تقل عن نصف الاراضي القابلة للزراعة ، كما تقل هذه الاراضي عن الاراضي القابلة للاستصلاح الزراعي، اما الاراضي المروية فقد كانت تشكل حصة تافهة من مجموع الاراضي الزاعية لا تزيد عن ٦ر٥٪ ٠

لم تقدم الدولة اية خدمات فعالة لتطوير اساليب الزراعة ولتنويع محاصيلها، كانت الاساليب المتبعة عند قسم كبير من المزارعين ، لا تختلف عن وسائلهم منذ عشرات القرون، ان اهمال السيطرة الكولونيالية والنظام الاجتماعي ـ الاقتصادي في الريف الذي ظل متأثرا باشكال وعلاقات الانتاج القديمة قد حال دون تطور وسائل الانتاج ودون تطور الانتاجية وتنوعها ٠ وقد شجعت السلطات الكولونيالية البريطانية الابقاء على قسمة العمل مع فلسطين ، التي كانت تعني

---

(٧٢) المصدر نفسه ، الصفحات نفسها ٠
(٧٣) ولبول ، المصدر المذكور انفا ، ص ٦٢ ٠